دور تركيا في الوساطة ودبلوماسية السلام: عملية أنقرة في حل الأزمة بين إثيوبيا والصومال

تونج دميرتاش*

* باحث، تركيا

ملخص: تتناول هذه الدراسة دور الوساطة الذي أدّته تركيا في أزمة مذكرة التفاهم بين إثيوبيا والصومال في 1 يناير 2024، والإطار الدبلوماسي لعملية أنقرة. تُعَدّ الوساطة في العلاقات الدولية آلية أساسية لحلّ النزاعات وبناء السلام. يجري تحليل نفوذ تركيا في القرن الإفريقي ضمن نماذج الوساطة القائمة على القوة والتيسير. أدى سعي إثيوبيا للوصول إلى البحر إلى توقيع مذكرة تفاهم مع أرض الصومال (صومالي لاند)، وهذا انتهك سيادة الصومال، وأدى إلى أزمة إقليمية. لمواجهة هذه الأزمة دبلوماسيًّا، أطلقت تركيا عملية أنقرة، حيث قامت بدبلوماسية مكوكية بين الأطراف المعنية. وأتاحت المفاوضات التي عُقدت في أنقرة يومَي 2 يوليو و12 أغسطس 2024 تواصلاً مباشرًا، وهذا عزّز دور تركيا بوصفها وسيطًا موثوقًا به.

الكلمات المفتاحية: الوساطة، القرن الإفريقي، عملية أنقرة، الصومال، إثيوبيا

Turkey's Mediation Role and Peace Diplomacy: The Ankara Process in Resolving the Ethiopia-Somalia Crisis

TUNÇ DEMİRTAŞ*

ORCID NO :0000-0001-9267-9345

ABSTRACT: *This article examines Türkiye's mediation role in the Ethiopia-Somalia Memorandum of Understanding (MoU) crisis on January 1, 2024, and the diplomatic framework of the Ankara Process. Mediation in international relations is considered a crucial mechanism for conflict resolution and peacebuilding. Türkiye's influence in the Horn of Africa is analyzed within the framework of power-based and facilitative mediation models. Ethiopia's pursuit of sea access led to the signing of the MoU with Somaliland, which violated Somalia's sovereignty and triggered a regional crisis. To resolve this issue through diplomatic means, Türkiye launched the Ankara Process, conducting shuttle diplomacy between the parties. The negotiations held in Ankara on July 2 and August 12, 2024, enabled direct engagement and solidified Türkiye's role as a trusted mediator.*

* Researcher, Türkiye

Keywords: *Mediation, Horn of Africa, Ankara Process, Somalia, Ethiopia*

رؤيـــة تركيـــة
2025-(1/14)
165 - 186

Received Date: 25 / 12 / 2024 • Accepted Date: 17 / 02 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-001-009

المقدمة

تُعَدّ إدارة النزاعات وإقامة عمليات السلام في العلاقات الدولية مسألةً حيوية للحفاظ على السلام العالمي. وأصبح حلّ الخلافات بين الدول والجهات الفاعلة من غير الدول بالوسائل الدبلوماسية ضرورةً أساسية لتحقيق الاستقرار الدولي. في هذا السياق، تُعَدّ دراسة كيفية استخدام الدول آليات الوساطة، والأدوات الدبلوماسية المستخدمة في هذه العمليات، والنتائج المترتبة عليها- من القضايا التي تستوجب البحث الأكاديمي. وتتناول النظريات الدولية للوساطة هذا المفهوم من منظور حل النزاعات ودراسات السلام، حيث تركز البحوث الأكاديمية على أدوار الدول والمنظمات الدولية بوصفها وسطاء، وتصميم العمليات التفاوضية، وبناء الثقة بين الأطراف المتنازعة.

تمثّل الممارسة التركية للوساطة الدولية، ولاسيما في القرن الإفريقي، نموذجًا بارزًا في هذا المجال؛ إذ أدّت تركيا دورًا تسهيليًّا مهمًّا في حل أزمة مذكرة التفاهم بين الصومال وإثيوبيا، الموقعة في 1 يناير 2024، وهذا يجعل هذه الحالة دراسةً ذات قيمة لفهم تطبيقات دبلوماسية السلام في النظام الدولي. وقد برزت عملية أنقرة بوصفها مبادرة حاسمة لتخفيف التوتر بين الأطراف وتعزيز السلام الإقليمي.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور تركيا في الوساطة داخل القرن الإفريقي ضمن إطار منهجي وتحليلي. سيجري تقييم الإستراتيجيات الدبلوماسية التي اتبعتها أنقرة في إدارة التوتر بين الصومال وإثيوبيا، ومدى فاعلية الوساطة في النظام الدولي، وإسهامها في عمليات بناء السلام. كما ستناقش الدراسة تأثير الوساطة في الدبلوماسية الدولية وأهميتها في تحقيق سلام مستدام، من خلال فحص عملية أنقرة ضمن نظريات الوساطة.

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة البحثية الأساسية الآتية:ما المسار الدبلوماسي الذي اتبعته تركيا في مبادرتها للوساطة في أزمة إثيوبيا-الصومال؟كيف أثّرت دبلوماسية السلام التي انتهجتها تركيا في الديناميكيات الإقليمية في القرن الإفريقي؟كيف يمكن تقييم عملية أنقرة ضمن إطار نظرية الوساطة وما الدروس المستفادة منها؟كيف تشكّل إستراتيجية تركيا بوصفها وسيطًا عالميًّا نموذجًا في سياق القرن الإفريقي؟وتتمثل الحجة الرئيسة لهذه الدراسة في أن عملية أنقرة التي قادتها تركيا في أزمة إثيوبيا-الصومال تُعَدّ مثالاً ناجحًا لدبلوماسية السلام الدولية، فقد عززت هذه العملية، وما ترتب عليها من نتائج، النفوذ الدبلوماسي لتركيا في إفريقيا، وزادت من قدرتها على التأثير في القضايا الإقليمية. وأسفر إلغاء مذكرة التفاهم بين إثيوبيا وأرض الصومال، التي انتهكت سيادة

الصومال، عن نجاح الجهود الدبلوماسية التركية. كما تمتلك تركيا القدرة على صياغة خطّة سلام طويلة الأمد تأخذ في الاعتبار توازنات القوى الإقليمية والواقع الجيوسياسي في القرن الإفريقي.

تعتمد هذه الدراسة على المنهج النوعي، حيث سيجري تحليل جهود الوساطة التركية في القرن الإفريقي باستخدام منهج دراسة الحالة، وسيتم فحص العمليات الدبلوماسية بين الصومال وإثيوبيا من خلال تحليل الوثائق والمقارنة، كما سيتم الاستناد إلى نظرية الوساطة بوصفها إطارًا نظريًّا لتحليل العملية برمتها.

تجربة تركيا في الوساطة وتطبيقاتها

تُعرَّف الوساطة بأنها تَدخّل طرف ثالث في النزاع بهدف مساعدة الأطراف المتنازعة على التوصل إلى تسوية سلمية.[1] وتُعَدّ إحدى الأدوات الدبلوماسية المهمة في إدارة النزاعات، وحلّ الأزمات، وبناء السلام في العلاقات الدولية. يمكن أن تضطلع الدول والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني بدور الوسيط في إدارة النزاعات والعمل على حلّها.

تشمل الأهداف الأساسية لعمليات الوساطة تسهيل التواصل المباشر بين الأطراف، وتعزيز بناء الثقة، وحل النزاعات بوسائل غير عنيفة، والتوصل إلى اتفاقيات سلام طويلة الأمد، وتُعَدّ الوساطة في الساحة الدولية آليةً حاسمة لمنع تصاعد النزاعات إلى أعمال عنف وتعزيز عمليات السلام. كما أن دور الوساطة لا يقتصر على معالجة الأزمات القائمة فحسب، بل يمتد أيضًا إلى منع التوترات المستقبلية.[2]

توضّح نظرية الوساطة في العلاقات الدولية دور الطرف الثالث في عمليات حل النزاعات، ويمكن تصنيف الوساطة إلى عدة نماذج رئيسة، تشمل ما يأتي :الوساطة التقليدية: يقوم فيها طرف ثالث محايد بإدارة المفاوضات ومساعدة الأطراف على التوصل إلى حلّ. الوساطة القائمة على القوة: يستخدم فيها الوسيط نفوذه السياسي أو الاقتصادي أو العسكري لتوجيه مسار التسوية. الوساطة التيسيرية: يركز فيها الوسيط على إدارة عملية التواصل بين الأطراف المتنازعة، بهدف تعزيز بناء الثقة بدلاً من تقديم حلول مباشرة. الوساطة المعيارية: وهي تستند إلى القواعد القانونية الدولية وجهود التكامل الإقليمي، حيث يسعى الوسيط إلى حل النزاع من خلال مبادئ القانون الدولي والمعايير الدبلوماسية.[3]

سيتم تحليل الدور الذي لعبته تركيا في أزمة إثيوبيا والصومال ضمن إطاري الوساطة القائمة على القوة والوساطة التيسيرية. فقد مكّنها نفوذها الفاعل على الأرض من التأثير على الأطراف المتنازعة، إلى جانب كسب ثقتهم وإدارة المفاوضات الدبلوماسية بفعالية، مما يبرز الأبعاد المختلفة لعملية الوساطة.

برزت تركيا في السنوات الأخيرة بوصفها وسيطًا نشطًا في الأزمات الدولية، حيث أدّت أدوارًا مهمّة في حلّ النزاعات وبناء السلام؛ بفضل قوتها الدبلوماسية، ونفوذها الإقليمي، وتأثيرها في الأطراف المعنية. وتُظهر أمثلة حديثة، ولاسيما منذ أوائل القرن الحادي والعشرين، مدى تطور قدرة تركيا على الوساطة. ومن أبرز نجاحاتها في هذا المجال:

- تبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا (2023)[4]
- اتفاق ممر الحبوب بين روسيا وأوكرانيا (2022)[5]
- دعم عملية بناء الدولة في الصومال (2011)[6]

تعكس هذه الأمثلة تنامي قدرة تركيا على الوساطة الدولية، وتعزيز مكانتها بوصفها فاعلاً دبلوماسيًّا موثوقًا به في الأزمات العالمية.

مع تحليل أزمة إثيوبيا والصومال ونهج الوساطة التركي، يتضح أن أنقرة تبنّت إستراتيجية تجمع بين الوساطة القائمة على القوة والوساطة التيسيرية، مع مراعاة التوازنات الإقليمية والدولية. في إطار الوساطة القائمة على القوة، عززت تركيا اتفاقيات التعاون العسكري مع الصومال، وهذا منح حكومة مقديشو شعورًا أكبر بالأمان. وفي الوقت نفسه، واصلت التعاون الاقتصادي مع إثيوبيا، وهذا شجّع الأطراف على قبول وساطتها. ومن ناحية أخرى، وفي إطار الوساطة التيسيرية، اعتمدت تركيا دبلوماسية مكوكية بدلاً من الدفع بالمفاوضات المباشرة في المراحل الأولى، حيث عملت على تحديد مطالب الطرفين قبل إدخالهما في حوار مباشر. ركزت تركيا على إيجاد حل لا ينتهك وحدة الأراضي الصومالية، ووجّهت المفاوضات وفق هذا الإطار. وتُظهر عملية أنقرة كيف نجحت تركيا في تفعيل آليات الوساطة الخاصة بها، وهذا عزّز دورها بوصفها فاعلاً دبلوماسيًّا متوازنًا وموثوقًا به في إدارة الأزمات الدولية.[7]

في وساطة تركيا في أزمة إثيوبيا والصومال، أدّت العلاقات طويلة الأمد التي بنتها مع الطرفين دورًا حاسمًا في كسب ثقتهما، كما أن تركيا لم تقتصر على وساطتها

الثنائية، بل اعتمدت دبلوماسية متعددة المستويات، حيث أخذت في الاعتبار دعم الاتحاد الإفريقي، والجامعة العربية، والفاعلين الدوليين لتعزيز شرعية العملية التفاوضية.[8]

> أدت فكرة «الصومال الكبرى» إلى توتر العلاقات مع إثيوبيا، وبلغت ذروتها في حرب أوغادين (1977-1978)، التي تُعَدّ من أكبر المواجهات بين البلدين

علاوة على ذلك، لم تسعَ أنقرة إلى حلّ قصير المدى فحسب، بل ركزت على إرساء آليات دبلوماسية مستدامة بين الطرفين؛ لضمان استمرارية السلام الإقليمي. كل هذه الجوانب يجري تحليلها في إطار نظرية الوساطة، وهذا يعزّز فهم النموذج التركي في إدارة الأزمات الدولية.

ديناميكيات الصراع والتوازنات الإقليمية في القرن الإفريقي

يُعَدّ القرن الإفريقي منطقة تعاني عدم الاستقرار السياسي، والصراعات العرقية، والنزاعات الحدودية منذ عقود. وكانت العلاقات بين إثيوبيا والصومال انعكاسًا لهذه الديناميكيات، حيث مرّت بتقلبات عدة عبر التاريخ، تأثرت بعوامل متعددة، مثل النفوذ العثماني، والاستعمار الأوروبي، والاستقطاب خلال الحرب الباردة، ومسارات بناء الدولة الحديثة.

بعد استقلال الصومال في الستينيات، أدت فكرة «الصومال الكبرى» إلى توتر العلاقات مع إثيوبيا، وبلغت ذروتها في حرب أوغادين (1977–1978)، التي تُعَدّ من أكبر المواجهات بين البلدين. وقد خاضت الدولتان أربع حروب رئيسة عبر التاريخ، حيث يعود الصراع إلى القرن الـ16عندما مثلت سلطنة عدل تهديدًا خطيرًا لإمبراطورية إثيوبيا. قاد السلطان أحمد بن إبراهيم الغازي حملات عسكرية ضد إثيوبيا عام 1529، وهذا ما دفع الأخيرة إلى طلب دعم من البرتغال. وكانت هذه الصراعات آنذاك متأثرة بالتوترات الدينية بين الإسلام والمسيحية.

في العصر الحديث، استمرت النزاعات، عام 1964، دعمت الصومال جيش تحرير الصومال الغربي في محاولة لضم إقليم أوغادين، وهذا أدى إلى اشتباكات حدودية مع إثيوبيا. خلال حرب أوغادين (1977–1978)، سيطرت الصومال مؤقتًا على المنطقة، لكن بدعم من الاتحاد السوفيتي وكوبا، شنّت إثيوبيا هجومًا مضادًّا واستعادت السيطرة. عام 2006، تدخلت إثيوبيا عسكريًّا في الصومال؛ بسبب تنامي نفوذ اتحاد المحاكم

الإسلامية، وبخاصة الفصائل الراديكالية القريبة من حدودها، إذ عدّت ذلك تهديدًا لأمنها القومي.[9]

بالنظر إلى هذا السياق التاريخي، يتضح أن الصومال وإثيوبيا كانتا في مواجهة مستمرة من النزاعات والحروب. وقد شكلت سيطرة الصومال الواسعة على سواحل شرق إفريقيا دليلاً على نفوذ الإسلام في المنطقة، وهذا أسهم في تعميق الخلافات بين البلدين. ومن ثَمّ، فإن جذور التوترات بينهما تعود إلى عوامل تاريخية، ودينية، وحدودية، وإستراتيجية، وسياسية، وهذا يجعل النزاع بينهما أكثر تعقيدًا واستمرارًا عبر العصور.[10]

1 يناير 2024 مذكرة التفاهم وتعميق الأزمة

إثيوبيا دولة حبيسة، تسعى منذ فترة طويلة للوصول إلى البحر. في مذكرة التفاهم المذكورة، يبرز بشكل خاص تأكيد إثيوبيا «الوصول إلى البحر»، وهو ما يمثل هدفًا استراتيجيًّا طويل الأمد؛ إذ سبق أن صرح آبي أحمد بأن «بقاء إثيوبيا يعتمد على حصولها على منفذ مباشر إلى البحر»، وهذا يعكس الأهداف الجيوسياسية للبلاد والخطوات التي قد تتخذها لتحقيق ذلك. ومن اللافت أن إثيوبيا استخدمت مصطلح «الوصول إلى البحر» بدلاً من «الحاجة إلى ميناء إضافي إلى جانب الموانئ القائمة في المنطقة»، وهو ما يحمل دلالات إستراتيجية واضحة. يُذكَر أن إثيوبيا عرضت مصطلح «الوصول إلى البحر» سابقًا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.[11]وعلى مر التاريخ، كانت إثيوبيا في الغالب دولة غير ساحلية، لكن مع بعض الاستثناءات. في هذا السياق، تؤدّي إريتريا دورًا تاريخيًّا مهمًّا، حيث استعمرت إيطاليا الأراضي التي تشكل اليوم دولة إريتريا في عام 1889، وظلت مستعمرة إيطالية حتى الحرب العالمية الثانية. وفي عام 1942، وفي أثناء الحرب، انتقلت المنطقة إلى السيطرة البريطانية.

وفقًا للقرار رقم 390 (A – V)، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1950 ودخل حيز التنفيذ عام 1952، كان من المقرر أن تُدار إريتريا من قبل برلمانها المحلي، مع بقائها في وضع فيدرالي مع إثيوبيا مدة عشر سنوات فيما يتعلق بالشؤون الخارجية والدفاع. وبهذا، تمكنت إثيوبيا من الوصول إلى البحر عبر إريتريا بين عامي 1952 و1962. وقد أكد القرار، استنادًا إلى تقارير لجنة الأمم المتحدة الخاصة بإريتريا واللجنة المؤقتة، ضرورةَ مراعاة «الحقوق والمطالب الجغرافية والتاريخية والإثنية والاقتصادية لإثيوبيا، وبخاصة حاجتها المشروعة إلى منفذ بحري كافٍ»[12]

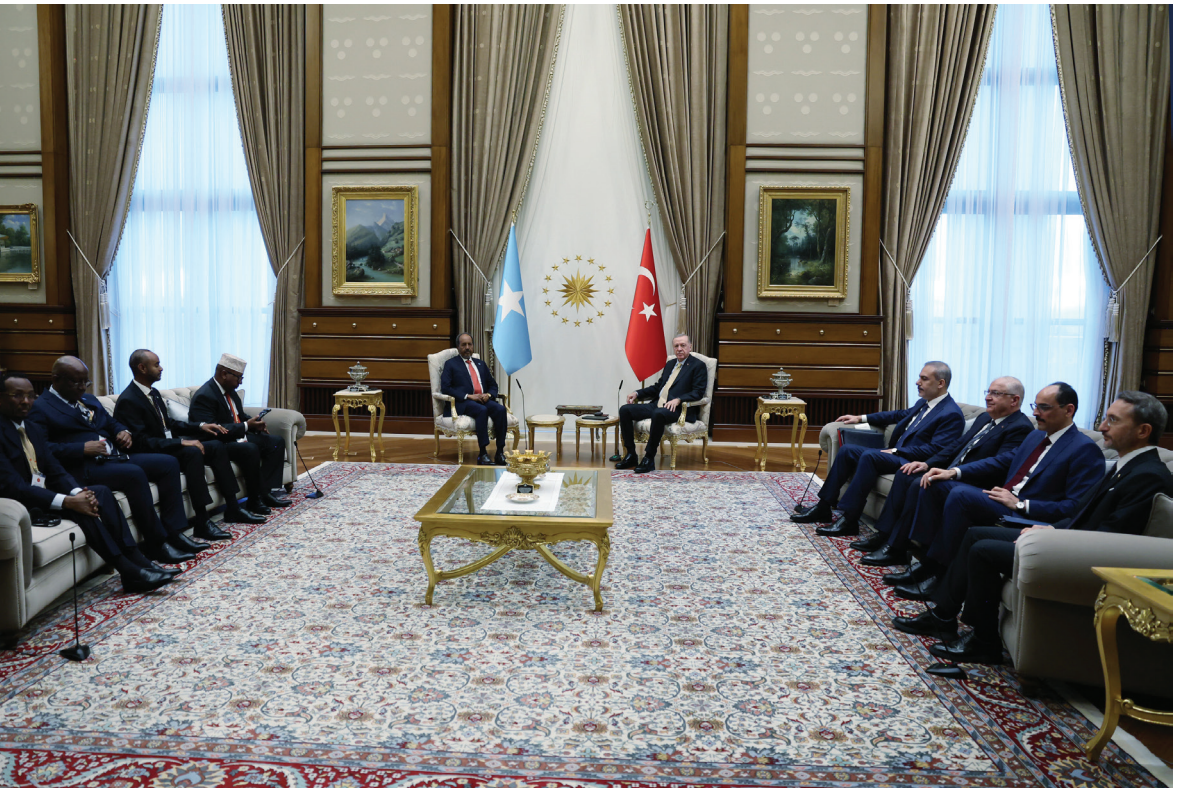

ومع ذلك، قامت إثيوبيا في عام 1962 بحل البرلمان الإريتري وضم إريتريا رسميًّا إلى أراضيها. وفي العام الذي سبق الضم، أُسِّست جبهة تحرير إريتريا، التي قادت الكفاح من أجل الاستقلال حتى عام 1991، عندما جرى الاعتراف فعليًّا باستقلال إريتريا. استمر الوضع حتى عام 1993، حين جرى تنفيذ الإصلاحات النهائية للاستقلال. ومع إعلان استقلال إريتريا رسميًّا في عام 1993، فقدت إثيوبيا منفذها البحري، الذي احتفظت به بشكل متواصل مدة 41 عامًا.[13]

منذ ذلك الحين، أصبحت إثيوبيا تعتمد على ميناء جيبوتي في 95% من تجارتها الخارجية. وفي محاولة لتقليل هذا الاعتماد، وقّعت إثيوبيا في 1 يناير 2024 مذكرة تفاهم مع أرض الصومال (صوماليلاند)، التي تسعى للانفصال عن الصومال بشكل أحادي. تضمنت الاتفاقية تأجير إثيوبيا شريطًا ساحليًا بطول 20 كيلومترًا في صوماليلاند، مع الإشارة إلى احتمال اعتراف إثيوبيا رسميًّا بصوماليلاند. وقد قُوبِل هذا الاتفاق برفض قاطع من قبل الحكومة الفيدرالية الصومالية في مقديشو، باعتباره انتهاكًا لسيادتها الوطنية.

رد الصومال على مذكرة التفاهم والتداعيات الإقليمية

وصفت الحكومة الصومالية خطوة إثيوبيا بأنها «تهديد لوحدة أراضي البلاد». وأعلن الرئيس حسن شيخ محمود أنه في حال لم تسحب إثيوبيا مذكرة التفاهم هذه، فإنها ستتخذ جميع الخطوات الدبلوماسية والقانونية اللازمة.[14] عقب هذا التطور، أعلن الاتحاد الإفريقي دعمه لوحدة أراضي الصومال. كما وقفت دول إقليمية مثل جيبوتي والسودان ومصر إلى جانب الصومال. من ناحية أخرى، أكدت دول مثل الإمارات العربية المتحدة والصين استمرار علاقاتها مع إثيوبيا. ومن هنا، فإن خطوة إثيوبيا لم تخلق أزمة دبلوماسية مع الصومال فحسب، بل أثّرت أيضًا في موازين القوى في المنطقة بشكل أوسع.

من منظور صومالي، يجري التأكيد بشكل مشروع على وحدة أراضي الصومال وسيادتها وتماسكها في كل فرصة. ويبدو أن هناك أملاً في التوصل إلى حل سلمي يحقق منفعة متبادلة لجميع الأطراف. كما يبدو أن الصومال تتطلع إلى حل يحفظ جميع حقوق الشعب الصومالي في الوصول إلى موارده، وذلك في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982.[15]

كما يظهر أن مذكرة التفاهم التي أبرمتها إثيوبيا مع الإدارة السابقة لصوماليلاند، متجاهلة الحكومة الفيدرالية الصومالية، تثير إشكالات من وجهة نظر القانون الدولي. وقد أدى هذا الوضع إلى أزمة سياسية في القرن الإفريقي. كما أن هذا الإجراء الذي يستهدف سيادة الصومال ينتهك بوضوح المادة ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك المادة الرابعة من الاتفاقية التأسيسية للاتحاد الأفريقي،[16] التي تنص على مبادئ «المساواة في السيادة، واحترام الحدود القائمة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية».

من ناحية أخرى، فإن قضية وحدة الأراضي تُعَدّ مسألة حاسية أخرى. إن مذكرة التفاهم التي تتجاهل وحدة أراضي الصومال وسيادته، والتي لم يجرِ ذكر اسمها حتى الآن، كانت حتمًا ستزيد من التوترات الإقليمية. إذ شكلت هذه المذكرة تهديدًا خطيرًا لسيادة الصومال. ولا ينبغي أن ننسى أن مثل هذه المبادرات لديها القدرة على التأثير في 34 حركة انفصالية نشطة في إفريقيا. ففي حال اعترفت إثيوبيا أو أي دولة أخرى بصوماليلاند بشكل قانوني، فإن ذلك قد يؤدي إلى زيادة سعي الحركات الانفصالية الأخرى في القارة للحصول على دعم بامتيازات مختلفة. بل قد يصل الأمر إلى حد دعم الصومال للحركات الانفصالية داخل إثيوبيا نفسها.

دور تركيا في الوساطة ودوافعها في عملية أنقرة

تُعدّ تسوية الخلافات بين البلدين ذات أهمية كبيرة لتحقيق السلام والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق، تُشكّل الوساطة وتيسير المفاوضات أدواتٍ رئيسة في العلاقات الدولية لحل النزاعات. وقد أدّى توقيع إثيوبيا على مذكرة تفاهم[17] مع إدارة أرض الصومال في 1 يناير 2024، متجاوزةً الحكومة الفيدرالية الصومالية، إلى أزمة كبيرة في المنطقة. وفي ظل هذه الأزمة، تصاعدت التوترات بين الصومال وإثيوبيا، ولم يجتمع الطرفان لمناقشة القضية حتى 2 يوليو 2024 .ونظرًا لما تتمتع به تركيا من نفوذ وتأثير مهم في منطقة القرن الإفريقي، أطلقت «عملية أنقرة» وأدّت دورًا بارزًا في هذه الوساطة.[18]

وتُعدّ مصداقية تركيا لدى كل من الصومال وإثيوبيا عاملاً رئيسًا في هذا السياق، حيث أسهمت في تسهيل قنوات التواصل وإزالة العقبات التي تعوق الحوار بين الطرفين. كما أن انعدام الثقة العميق بين الصومال وإثيوبيا، نتيجة للتاريخ الطويل من الصراعات بينهما، يُشكّل أحد أبرز العقبات أمام الحل. ومن هنا، فإن الجهود التركية لتعزيز التواصل والحفاظ على قنوات الحوار مفتوحة تُوفّر فرصة لإيجاد حل دبلوماسي وسلمي لهذه الأزمة .تنتهج تركيا دبلوماسية نشطة في القرن الإفريقي، مستفيدةً من روابطها الدبلوماسية والتاريخية والثقافية القوية للإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. يُعَدّ النزاع بين الصومال وإثيوبيا قضية حاسمة من حيث المصالح الإستراتيجية والاقتصادية للبلدين، كما أن ضمان الاستقرار الإقليمي وحماية المصالح الإستراتيجية والاقتصادية يشكلان دافعًا رئيسًا لتركيا. بفضل شراكاتها الإستراتيجية مع الصومال وعلاقاتها الاقتصادية الواسعة مع إثيوبيا، تسعى تركيا إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي.

في سياق سياستها الإفريقية، تعمل تركيا على توسيع علاقاتها الاقتصادية وزيادة حجم تجارتها، وهذا يجعل حل النزاع بين الصومال وإثيوبيا متماشيًا مع أهدافها في القارة الإفريقية. وضمن جهودها لتعزيز السلام والاستقرار، أدّت تركيا دور الوسيط بين الطرفين، وهو ما يتطلب مستوى عاليًا من المصداقية والصورة الإيجابية لدى الجانبين.

لا تقتصر أهداف أنقرة على المصالح الوطنية فقط، بل تسعى إلى استخدام ميزاتها الدبلوماسية لتعزيز الأمن الإقليمي والدولي. ويتجاوز هذا النزاع حدود الصومال وإثيوبيا، إذ يمتد تأثيره إلى جيبوتي، ومنطقة البحر الأحمر، ومصر، واليمن، والسعودية، والسودان، وهذا يمنحه بعدًا جيوسياسيًّا أوسع. لذا، تعمل تركيا على منع أي اختلال

محتمل في التوازن الجيوسياسي، حيث قد يؤدي ذلك إلى تصاعد المخاطر الأمنية في المنطقة، ويفسح المجال أمام الجماعات المسلحة والجهات غير الحكومية للتدخل.[19]

وعلى الصعيد الدولي، تتبنى تركيا موقفًا داعمًا للقانون الدولي والنظام العالمي، ولاسيما في ظل التجاوزات الإسرائيلية الأخيرة في غزة.[20] ويأتي موقفها في النزاع بين الصومال وإثيوبيا متسقًا مع هذا النهج، إذ تعارض تركيا مذكرة التفاهم الموقعة بين إثيوبيا وسلطات أرض الصومال، لأنها غير شرعية؛ لعدم حصولها على موافقة الحكومة الفيدرالية الصومالية. ختامًا، ضمن سياستها للشراكة الإفريقية، تواصل تركيا سعيها لتعزيز الاستقرار والسلام في القرن الإفريقي، باعتبار ذلك جزءًا من إستراتيجيتها لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع القارة.

أدّت الدبلوماسية دورًا محوريًّا في «مسار أنقرة»، حيث جرى استخدامها بفعالية لضمان تواصل جيد وحوار بناء، مع الاستفادة من فرص التعاون الاقتصادي المحتمل في المنطقة كأدوات رئيسة في العملية. فمن المعروف أن أفضل السبل لحل النزاعات تكمن في إقامة تواصل فعّال، حيث تُعَدّ الدبلوماسية الأداة الأولى التي يجب اللجوء إليها عند التعامل مع الخلافات بين الدول. وفي هذا السياق، تستخدم تركيا الدبلوماسية بطريقة لا تضمن تحقيق مكاسب للأطراف المعنية فقط، بل تمتد أيضًا لتشمل الجهات الفاعلة الإقليمية، وهذا يجعل من الوساطة التركية نهجًا شاملاً يخدم الاستقرار الإقليمي.

علاوة على ذلك، تُوظِّف تركيا الدبلوماسية على أعلى المستويات، حيث يُبرز لقاء الرئيس رجب طيب أردوغان مع نظيره الصومالي حسن شيخ محمود ورئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد أهمية الدور التركي في هذا المسار.[21] فالرئيس أردوغان يُعَدّ قائدًا يتمتع بتأثير واسع، ويحظى بالاحترام والقبول من جميع الأطراف. وإلى جانب الصورة الموثوقة التي تتمتع بها تركيا لدى كل من الصومال وإثيوبيا، يشكل النفوذ الشخصي للرئيس أردوغان وعلاقاته القوية مع قادة البلدين أحد العوامل الدافعة الأساسية في إنجاح هذا المسار. في هذا السياق، أدّت العلاقات الشخصية التي يتمتع بها الرئيس رجب طيب أردوغان مع قادة كلٍّ من إثيوبيا والصومال، إلى جانب السياسات التركية الداعمة للسلام والاستقرار في المنطقة، دورًا رئيسًا في تسريع جهود البحث عن حلول للأزمة. ومن هنا، فإن الدور الموثوق الذي تؤديه تركيا في هذه العملية، مقترنًا بقيادة الرئيس أردوغان، أصبح أحد العوامل الأساسية في مساعي تحقيق سلام دائم في المنطقة.

وباختصار، يُنظَر إلى وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، وفريقه المتخصص في

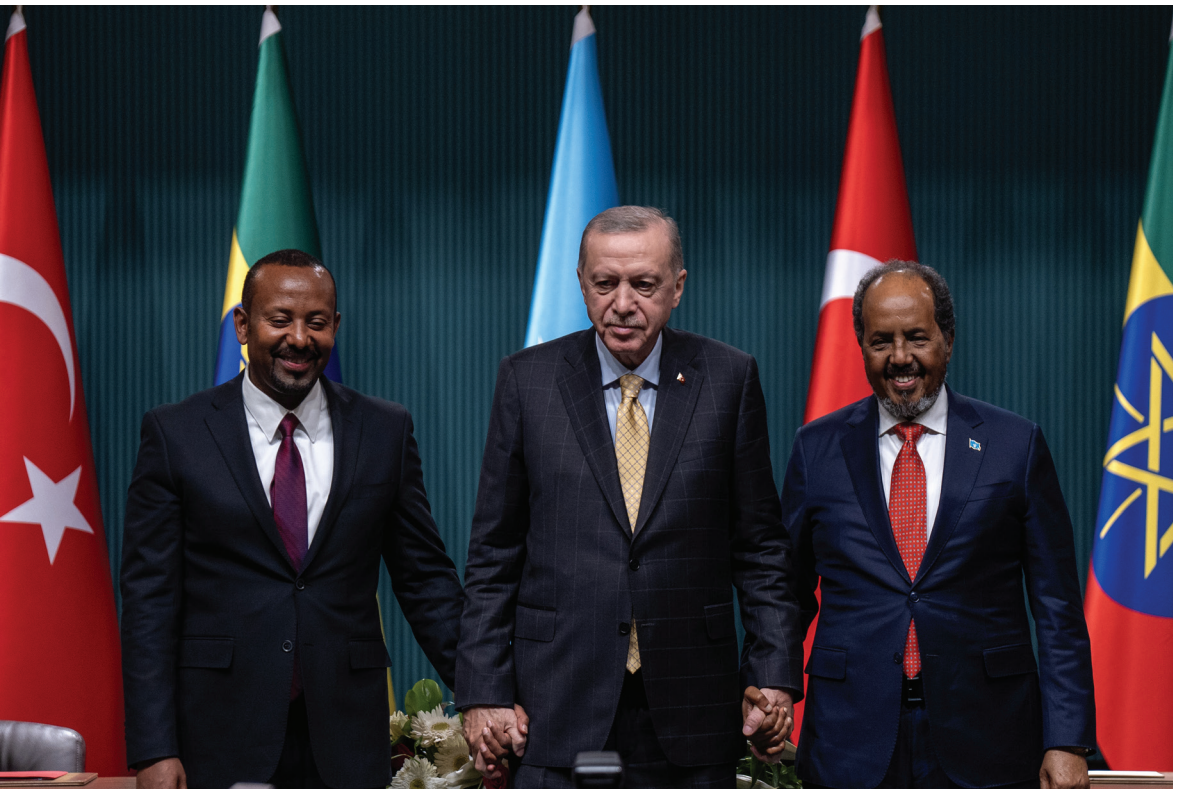

الشؤون الإفريقية، جنبًا إلى جنب مع الرئيس أردوغان، على أنهم «جهة فاعلة موثوقة» بين الطرفين، اللذين يعانيان أزمة ثقة عميقة. ومن الجدير بالذكر أن الصومال وإثيوبيا لم يجتمعا للحديث عن الأزمة منذ 1 يناير وحتى 2 يوليو، وهي حقيقة لا يمكن إغفالها. وقد نجحت تركيا في جمع مسؤولي الدولتين رسميًّا تحت سقف واحد في أنقرة، حيث أدارت عملية البحث عن حل عبر دبلوماسية مكوكية، وهو ما عزّز من ثقلها السياسي في إدارة الأزمة.

في 3 أغسطس 2024، وبعد لقاء وزير الخارجية التركي هاكان فيدان والوفد المرافق له مع رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد في أديس أبابا، أُجريت جولة ثانية من المباحثات، حيث صرّح الوزير فيدان بأن العملية شهدت تقدمًا ملحوظًا.[22] وعقب ذلك، في 10 أغسطس 2024، أجرى الرئيس رجب طيب أردوغان اتصالاً هاتفيًّا برئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد، وهذا رفع مستوى التواصل الدبلوماسي التركي إلى أعلى المستويات. ومن المحتمل أن وزير الخارجية فيدان، خلال زيارته إلى إثيوبيا، قد أدرك

الدور الحاسم والإرادة القوية التي يتمتع بها آبي أحمد في عملية صنع القرار، وهو ما دفع إلى التفكير في حل الأزمة على مستوى القادة، وتعزيز احتمالية حلها عبر «دبلوماسية القمم». وبالفعل، جاء لقاء الرئيس أردوغان مع رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد في 10 أغسطس، ثم اجتماعه في اليوم التالي، 11 أغسطس، مع الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود، ليؤكد أن الجهود الدبلوماسية وصلت إلى أعلى المستويات في سبيل إيجاد حل للأزمة.

الدبلوماسية عملية تتطلب الوقت، وليس من السهل تحقيق نتائج فورية دائمًا. لذلك، فإن التوصل إلى حلول متوسطة وطويلة الأمد يبدو أكثر واقعية من توقع نتائج فورية عبر لقاءات قصيرة الأمد. فالمشكلات القائمة بين الصومال وإثيوبيا تعود جذورها إلى قرون مضت، وتتداخل فيها أبعاد تاريخية ودينية وإستراتيجية وسياسية، وهذا يجعل حلّها أكثر تعقيدًا. ومن هنا، فمن غير المنطقي توقع حل أزمات متراكمة على مدار قرون في غضون أيام قليلة. ومع ذلك، فإن إدارة الأزمات بحكمة ومنعها من التصعيد إلى مستوى الحرب قبل الوصول إلى نقطة اللاعودة يُعَدّ بحدّ ذاته إنجازًا يستحقّ التقدير.[23]

مع ذلك، تُعَدّ إدارة العملية عبر الدبلوماسية مسألة صعبة، حيث يمكن أن تنشأ خلافات واختلافات في وجهات النظر خلال المفاوضات. وفي هذا السياق، من الضروري أن يكون لدى وزارة الخارجية التركية خبرة كبيرة في فهم وإدارة مواقف وردود الفعل المختلفة للطرفين لتحقيق تسوية فعّالة. كما أن القضايا التاريخية بين البلدين تثير مشكلات متعلقة بالثقة المتبادلة؛ لذا فإنّ وزارة الخارجية التركية، وهي على دراية كاملة بهذا التاريخ والمشكلات الناتجة عنه، تتقدم بحذر وتدير العملية بشكل فعال. وفي الوقت نفسه، تدرك الوزارة حقيقة الواقع على الأرض، وتحافظ على سير المفاوضات مع مراعاة التدخلات الخارجية من قبل الأطراف الأجنبية التي قد تسعى إلى التأثير في العملية. وفي هذا السياق، تُؤخذ الخطوات بعين الاعتبار بناءً على الوعي العميق بالخلفية التاريخية لكل من القرن الإفريقي، وإثيوبيا، والصومال، فضلاً عن الديناميكيات الحالية والمستقبلية للمنطقة، مع مراعاة ديناميكيات البلدان والمنطقة بشكل عام.

وعلاوة على ذلك، أظهرت النتائج الأخيرة للمفاوضات أن تصريحات إثيوبيا والصومال التي حملت أملاً في مستقبل العملية كانت ذات أهمية كبيرة. ومن الجدير بالذكر أن قدرة الصومال وإثيوبيا، وإن كانت بشكل غير مباشر، على التفاوض ومناقشة قضاياها- مسألة بالغة الأهمية لاستمرار الأمن والاستقرار الإقليمي. من هذا المنطلق،

تُعَدّ المبادرة التركية في الوساطة ذات قيمة عالية، إذ إنها تحمل أهمية متعددة الأبعاد على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية والعالمية بالنسبة للعديد من الأطراف.

بالإضافة إلى ذلك، فإن عملية تبادل الأسرى التي قامت بها وكالة الاستخبارات الوطنية التركية بين الولايات المتحدة وروسيا،[24] وكذلك طلب الولايات المتحدة من تركيا الوساطة في خفض التوترات بين إيران و»إسرائيل»،[25] يعكسان بشكل واضح صورة «الفاعل الموثوق» ويعززانها. إن دور تركيا بوصفها قوة إقليمية يجعلها لاعبًا حاسمًا في حل الأزمات الدولية من خلال القنوات الدبلوماسية. هذه التطورات تشير إلى أن تركيا قد تكون الخيار الأول للوساطة في العديد من القضايا المعلقة. ومن ثَمّ، ينبغي تسليط الضوء على الأهمية الإستراتيجية والدبلوماسية لوزارة الخارجية التركية في السياسة الإقليمية والعالمية، بالإضافة إلى مرونتها وقدرتها على تحقيق النجاح في إدارة العلاقات الدولية.

العملية الدبلوماسية ودور تركيا

كان من الممكن أن تتحوّل أزمة الصومال وإثيوبيا إلى توتر عسكري. بَحْثُ الصومال عن دعم دولي ضد احتمال إقامة إثيوبيا قواعد عسكرية، والاحتجاجات التي أُقيمت في مقديشو- كانا من العوامل التي زادت من التوتر. ومع ذلك، فإن تدخل تركيا قد سرّع العملية الدبلوماسية.

في البداية، في يناير 2024 عندما بدأت الأزمة، دعت تركيا إلى «حل دبلوماسي» بين الصومال وإثيوبيا، وفي العملية التي تلت ذلك، جرى توقيع «اتفاقية إطار التعاون الدفاعي والاقتصادي»[26] بين تركيا والصومال في 8 فبراير 2024، التي قدمت ضمانات عسكرية واقتصادية للصومال. وفي العملية التي تلت ذلك، في يوليو 2024، جرى عقد أول اجتماع بين الصومال وإثيوبيا بوساطة تركية في أنقرة. وفي أغسطس 2024، اجتمع الطرفان مرة أخرى في أنقرة بشكل غير مباشر، واتفقتا على استمرار العملية الدبلوماسية.

شكّلت أزمة إثيوبيا والصومال نقطة تحول حاسمة من حيث الأمن الإقليمي. عملية أنقرة التي انطلقت بوساطة تركيا قدّمت فرصة مهمّة لحلّ النزاع عبر الطرق الدبلوماسية، ولتعريف إثيوبيا بسيادة الصومال. في هذا السياق، جرى القبول دوليًّا بضرورة أن يكون سعي إثيوبيا للوصول إلى البحر بموافقة الحكومة الفيدرالية الصومالية. وقد عُدّت عملية أنقرة نجاحًا كبيرًا في إطار دبلوماسية السلام التركية في إفريقيا. كما برزت الحاجة إلى إنشاء آليات جديدة قائمة على الدبلوماسية لتعزيز السلام الإقليمي وتعزيز التعاون الاقتصادي.

إن دور تركيا في الوساطة بالأزمات الدولية يمكن تعريفه على أنه مزيج من نماذج الوساطة المبنية على القوة، ومن تلك التي تسهم في تسهيل الحوار. وفي أزمة الصومال وإثيوبيا، أصبحت تركيا فاعلاً موثوقًا لدى الأطراف كافة، كما استخدمت تأثيرها الإستراتيجي في الميدان لإدارة العملية الدبلوماسية. أُسِّست الإستراتيجية الدبلوماسية التي اتبعتها تركيا في هذه العملية على ثلاث مراحل أساسية: بناء الثقة، وإنشاء آلية تفاوضية، والوساطة التي تركز على النتائج.

في البداية، بفضل علاقاتها القوية والصادقة والإستراتيجية مع الصومال منذ عام 2011، تمكنت تركيا من كسب ثقة حكومة الصومال. وفي الوقت نفسه، أسهمت مجالات التعاون الاقتصادية والأمنية المتعمقة مع إثيوبيا في تعزيز النظرة الإيجابية لحكومة إثيوبيا تجاه تركيا. أوّلاً: قبول كلا الجانبين تركيا وسيطًا محايدًا وموثوقًا به عزّز من فرص نجاح عملية أنقرة. ثانيًا، بدلاً من تشجيع الاتصالات المباشرة بين الأطراف، استخدمت تركيا دبلوماسية التنقل، وهذا مكّنها من تحديد مطالب كل طرف وحدوده الحمراء. كان أول لقاء في أنقرة في 2 يوليو 2024 خطوة مهمة في تمكين الأطراف من الدخول في عملية التفاوض المباشر. وقد أظهرت هذه العملية ضرورة إشراك الجهات الفاعلة الإقليمية في هذه العملية أيضًا. وأخيرًا، ساعدت تركيا في توجيه الأطراف نحو الحلول الدبلوماسية، وهذا أسهم في حماية سيادة الصومال ووضع إطار لتنظيم وصول إثيوبيا إلى البحر لأغراض تجارية. ولضمان استمرارية عملية أنقرة، كان الهدف هو وضع الأسس المؤسسية للمفاوضات الدبلوماسية.[27]

نقاط التحول في عملية أنقرة

أصبحت عملية أنقرة مبادرة دبلوماسية حاسمة، أسهمت في تقليص التوترات بين إثيوبيا والصومال، وفتحت الطريق أمام الحلول السلمية. وكانت نقطة التحول الأولى في هذه العملية هي تاريخ 2 يوليو 2024، عندما اجتمع الطرفان أول مرة بشكل غير مباشر. في الجولة الأولى من اجتماع أنقرة، اجتمع الطرفان أول مرة في المكان نفسه، ولكن في غرف مختلفة، حيث جرت مناقشة القضايا المتعلقة بالأزمة. قدمت تركيا بوصفها وسيطًا بيئة تفاوضية توازن بين مطالب الطرفين.

أما النقطة التحولية الثانية فكانت في 12 أغسطس 2024، أي في الاجتماع الثاني لعملية أنقرة. بعد الاجتماع الأول، ظهرت إشارات بضرورة تراجع إثيوبيا عن اتفاقها مع صومالي لاند. في هذه المرحلة، تواصلت تركيا مع الأطراف الإقليمية والدولية لتأمين

دعم دولي للعملية. وبالفعل، أُدِيرت العملية من خلال التعاون المباشر بين الصومال وإثيوبيا ومصر[28] وجيبوتي وكينيا، بالإضافة إلى تبادل المعلومات مع دول مثل قطر والإمارات والولايات المتحدة. لذلك، يتضح أن هذه العملية لم تقتصر فقط على الدول الثلاث المعنية، بل جرى تعزيزها من خلال التواصل والتعاون مع فاعلين إقليميين ودوليين. يمكن رؤية تأثير الضغوط الدبلوماسية الإقليمية في إثيوبيا في جميع الخطوات التي جرى اتخاذها بعد 1 يناير.

النقطة الثالثة كانت في نوفمبر 2024، حيث برزت الانتخابات في أرض الصومال على أنها حدث حاسم. في 13 نوفمبر 2024، جرت الانتخابات في أرض الصومال، حيث خسر موسى بيحي إدارة الانتخابات، وانتُخِب عبد الرحمن محمد عبد الله خلفًا له.[29] ومن ثَمّ، بدأ النقاش حول مصير مذكرة التفاهم التي وقّعها آبي أحمد مع موسى بيحي بعد هذه الانتخابات، وفي 11 ديسمبر 2024، جرى إلغاء تلك المذكرة بتوقيع إعلان أنقرة.

بفضل جهود تركيا في الوساطة، بدأ الطرفان في التفاوض على نموذج للوصول إلى

البحر لا ينتهك حقوق سيادة الصومال. كان تحديد إطار الاتفاق النهائي، الذي يعتمد على موافقة الحكومة الصومالية لتنظيم الوصول التجاري الإثيوبي، من أهم نقاط النجاح في عملية أنقرة. من جهة أخرى، كان لنجاح عملية أنقرة انعكاسات على المستوى العالمي. من خلال دورها النشط بوصفها وسيطًا في أزمة إثيوبيا-الصومال، عززت تركيا تأثيرها الدبلوماسي في إفريقيا. من خلال اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي الموقعة مع الصومال، زادت تركيا من تأثيرها في منطقة القرن الإفريقي. كما ساعدت تركيا في تعزيز مكانتها بوصفها داعمًا لآليات الحلول السلمية على الساحة الدولية.

النهج الإستراتيجي لتركيا في القرن الإفريقي

تركيا تتمتع بتأثير متزايد في منطقة القرن الإفريقي على الصعيدين الدبلوماسي والاقتصادي. في بداية الألفية الجديدة، قامت تركيا بتأسيس سياساتها تجاه القارة الإفريقية من خلال سياسة الانفتاح الإفريقي، ومن خلال علاقاتها مع دول مثل الصومال وإثيوبيا وجيبوتي والسودان، أصبحت إحدى الفاعلين الإقليميين الرئيسين في المنطقة. تتركز الأولويات الإستراتيجية لتركيا في المنطقة حول الأمن، والدفاع، والاقتصاد، والتجارة، والمساعدات الإنسانية والتنمية.

على سبيل المثال، تقوم تركيا بتنفيذ برنامج تدريبي عسكري شامل لتعزيز القدرات العسكرية والأمنية للصومال. كما أن حجم الاستثمارات التركية في المنطقة في تزايد، حيث تؤدّي تركيا دورًا فعالاً في قطاعات مثل اللوجستيات، والبناء والطاقة. من ناحية أخرى، من خلال مؤسسات مثل وكالة التعاون والتنسيق التركية، والهيئة التركية للتعاون في التعليم، ومؤسسة معارف، والهلال الأحمر التركي، تقوم تركيا بالاستثمار في مشروعات الصحة والتعليم والبنية التحتية. ومن ثَمّ، فإن تأثير تركيا في منطقة القرن الإفريقي يتشكل حول محاور الأمن، والاقتصاد، والقضايا الإنسانية.[30]

بالإضافة إلى ذلك، تُعَدّ الصومال وإثيوبيا دولتين مهمّتين في سياق علاقات تركيا في منطقة القرن الإفريقي. بدأت علاقة تركيا مع الصومال بعام 2011 في أثناء أزمة الجفاف الكبرى، وتطورت هذه العلاقة إلى شراكة متعددة الأبعاد على مر السنين. تُعَدّ سفارة تركيا في مقديشو واحدة من أكبر البعثات الدبلوماسية التركية، حيث تؤدّي دورًا رئيسًا في تعزيز العلاقات بين البلدين. بالإضافة إلى ذلك، تسهم تركيا بشكل كبير في إعادة بناء الجيش الصومالي ومكافحة الإرهاب من خلال تقديم تدريبات عسكرية. في هذا السياق، يُعَدّ اتفاق إطار التعاون الدفاعي والاقتصادي بين تركيا والصومال خطوة مهمّة تؤثر في

التوازنات في المنطقة. إن ازدياد تأثير تركيا في الصومال جذب انتباه القوى الأخرى في المنطقة، وهذا زاد من المنافسة بين الدول الغربية والآسيوية ودول الخليج.

من ناحية أخرى، تطورت علاقات تركيا مع إثيوبيا في إطار التعاون الاقتصادي. وتُعَدّ إثيوبيا من أكبر شركاء تركيا التجاريين في إفريقيا، حيث يبلغ حجم التجارة بين البلدين حوالي 3 مليارات دولار.[31] فيما يخصّ سياسة تركيا في إثيوبيا، فإنها تهدف إلى تعزيز الشراكة الاقتصادية من خلال الاستثمارات الصناعية ومشروعات البنية التحتية، بالإضافة إلى تعميق الروابط الدبلوماسية بالنظر إلى وجود مقر الاتحاد الإفريقي في إثيوبيا. تركيا تدعم أيضًا جهود إثيوبيا لحل قضية الوصول إلى البحر لأغراض تجارية من خلال المفاوضات مع الحكومة الفيدرالية للصومال. في هذا السياق، تُعَدّ الوساطة التركية في أزمة إثيوبيا–الصومال خطوة حاسمة لجميع الأطراف المعنية.

دبلوماسية السلام في أنقرة: إعلان أنقرة

برئاسة الرئيس رجب طيب أردوغان، اجتمع لأول مرة بعد عام كل من رئيس جمهورية الصومال حسن شيخ محمود ورئيس وزراء إثيوبيا آبي أحمد في قمة دبلوماسية استمرت 7 ساعات. في هذه القمة جرى الإعلان عن حل أزمة مستمرة في منطقة القرن الإفريقي. ومع ذلك، فإن أهمية هذا الإعلان لا تكمن فقط في توقيع البيان، بل أيضًا في الرسائل التي جرى تبادلها خلاله.[32]

فعلى الرغم من أن البيان المشترك الذي جرى التوصل إليه في أنقرة برئاسة الرئيس أردوغان ووجود كل من رئيس جمهورية الصومال حسن شيخ محمود ورئيس وزراء إثيوبيا آبي أحمد قد سلط الضوء على الفرص المتاحة للسلام والتعاون البناء، إلا أن البيان يتضمن رسائل مهمّة في عدة جوانب. من بين هذه النقاط البارزة إعلان إثيوبيا احترام استقلالية الصومال وسيادتها ووحدة أراضيها. وهذه التصريحات تحمل أهمية كبيرة بالنسبة للمستقبل، حيث ستُتّخذ الخطوات المتعلقة بالوصول إلى البحر لأغراض تجارية وفقًا لموافقة حكومة الصومال وضمن الالتزامات التي تفرضها القوانين الدولية. من هذا المنظور، يُعَدّ ذلك مكسبًا كبيرًا لكل من الصومال وإثيوبيا.

علاوة على ذلك، فإن تأكيد احترام المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة تأسيس الاتحاد الإفريقي يُعَدّ بمثابة ضمانات للالتزام بالسلام والاستقرار في المنطقة. وفي هذا السياق، يُنظَر إلى تلبية احتياجات إثيوبيا التجارية المتعلقة بالوصول إلى البحر

بطريقة تحترم سيادة الصومال ووحدته الإقليمية واستقلاله على أنه سيوفر فرصًا كبيرة للتكامل الإقليمي والتعاون بين الدولتين.

أما الموضوع الآخر المهمّ وربّما الأكثر تساؤلاً، فهو مصير مذكرة التفاهم. في هذا السياق، يحتوي البيان الصادر على عبارة «اتفق الطرفان على المضي قدمًا بروح من الصداقة والاحترام المتبادل، وتجاوز الخلافات والقضايا المثيرة للجدل، والعمل بتصميم على التعاون من أجل الرفاه المشترك»، التي تقدم مؤشرات مهمّة حول هذه المسألة. ورغم أنه لم يجرِ تناول موضوع مذكرة التفاهم بشكل صريح، إلا أن الاستنتاجات تشير إلى أنه جرى التخلي عن الخلافات حول مذكرة التفاهم والقضايا المثيرة للجدل، وأن هذه المسائل ثبت طيّها مع التركيز على المستقبل. هذا يشير إلى أن مذكرة التفاهم أصبحت لاغية. بالإجمال، فإن النص يوفر ضمانات بأن تنظيمات الوصول إلى البحر لأغراض تجارية من قبل إثيوبيا ستكون تحت سلطة الحكومة الفيدرالية الصومالية. ورغم أن البيان لم يذكر ذلك بشكل صريح فيما يتعلق بمذكرة التفاهم، فإن الاستنتاج الذي يمكن استخلاصه هو أن مذكرة التفاهم التي كانت سببًا لهذه المشكلة بين الصومال وإثيوبيا قد أصبحت لاغية في المرحلة الجديدة.

ومن الموضوعات التي لا ينبغي تجاهلها في هذه العملية هي انتخابات أرض الصومال التي جرت في 13 نوفمبر 2024. وإنّ فوز عبد الرحمن محمد عبد الله (إرو) في هذه الانتخابات يُعَدّ تطورًا مهمًّا من حيث التوازنات الإقليمية.[33] كما أن نهج إرو تجاه هذه القضية يشير إلى أنه لن يدعم مذكرة التفاهم المعنية. إن هذا التطور يُعَدّ واعدًا في سعي المنطقة لتحقيق السلام والهدوء والاستقرار، ولا يقتصر تأثيره على الصومال وإثيوبيا فقط، بل يمثل أيضًا إمكانات كبيرة لتقديم مكاسب إقليمية لمنطقة القرن الإفريقي. من الممكن أن توفر هذه التطورات فرصًا لتعزيز التعاون في مواجهة المخاطر الأمنية الحالية في المنطقة، وكذلك التهديدات الإرهابية من جماعات مثل «الشباب» و«داعش».

وفي هذا السياق، من الضروري أيضًا تذكر «اتفاق إطار التعاون الدفاعي والاقتصادي» الذي جرى توقيعه والمصادقة عليه بين تركيا والصومال في 8 فبراير 2024. من خلال هذا الاتفاق، حصلت الصومال على تعاون شامل في المجالات الدفاعية والاقتصادية مع تركيا. بينما يوفر الجانب الدفاعي ضمانات للصومال، فإن الجوانب الاقتصادية تقدم إسهامات مهمّة. وفي إطار هذا الاتفاق، تواصل السفينة التركية «أوروتش ريس» أنشطتها في إجراء مسوحات سيزمية في المياه الصومالية.[34] بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشهد

البعد الاقتصادي لهذا الاتفاق مزيدًا من التطور في العلاقات بين إثيوبيا والصومال في المستقبل، من خلال التعاون المشترك الذي قد ينشأ ويزيد من الفرص المحتملة لتحقيق التكامل الإقليمي.

ومن هنا، فإن البحث عن التعاون بدلاً من الأزمة والصراع سيوفر فوائد اقتصادية؛ لا للدولتين المعنيتين فقط، بل للمنطقة بعمومها. في الوقت نفسه، أصبح من الأهمية بمكان تقليل التوترات السياسية على المستوى الإقليمي. في هذا السياق، ستسهم التبعية الاقتصادية المتبادلة بين الصومال وإثيوبيا والمناطق المختلفة في هذه البلدان في خلق منطقة رفاهية إقليمية. هذه الخطوة تمثل فرصة كبيرة ومهمة من أجل السلام والهدوء والاستقرار في منطقة القرن الإفريقي. وعليه، فإن هذه الفرصة الواعدة للتعاون تُعَدّ ذات أهمية خاصة في ضوء التهديدات الإرهابية المتزايدة في المنطقة، وتأثيرات المخاطر التي يخلقها الحوثيون في اليمن على أمن البحر الأحمر، وكذلك التهديدات التي تطرحها «إسرائيل» على الجبهة الجنوبية.[35]

خاتمة

من المتوقع أن تزداد تأثيرات تركيا في منطقة القرن الإفريقي في السنوات القادمة، حيث ستسهم في مزيد من تعزيز المؤسسية والاندماج الإقليمي. في هذا السياق، يُتوقَّع أن تتعزز العلاقات بين تركيا والصومال من خلال التعاون العسكري والاقتصادي. كما أن تعزيز الشراكات التجارية مع إثيوبيا ودعم مشروعات ممرات النقل اللوجيستي ستظل من الموضوعات المحتملة. مع استمرار هذه العمليات، سيُنظَر في تنويع العلاقات التركية مع جيبوتي والسودان، وبخاصة بعد التحسّن المحتمل في العلاقات، مع التركيز على قطاعات التجارة والطاقة. سيسهم إنشاء آليات دبلوماسية جديدة لدعم جهود السلام الإقليمية في تعزيز موقع تركيا في دبلوماسية السلام العالمية. تُظهر هذه الرؤية الديناميكيات الأساسية التي ستشكل إستراتيجية تركيا طويلة الأمد في إفريقيا. إن نجاح عملية أنقرة بمثابة نجاح تركيا بشكل كامل. تحت قيادة الرئيس أردوغان، كانت الدبلوماسية الناجحة مثالاً على تحقيق مكسب ملموس من أجل السلام الإقليمي. لم تقتصر عملية أنقرة تحت القيادة التركية على حل التوترات بين الصومال وإثيوبيا فحسب، بل عززت دور تركيا أيضًا بوصفها وسيطًا وعاملاً في الاستقرار الإقليمي بإفريقيا. هذه العملية تسلط الضوء مرة أخرى على النهج المتعدد الجوانب والشامل للسياسة الإفريقية لتركيا.

برزت تركيا في سياستها الخارجية في السنوات الأخيرة بدورها الفعّال بوصفها

مسهمًا في السلام من خلال وساطتها بين روسيا وأوكرانيا، ودورها في تبادل الأسرى، وإنهاء الاحتلال الذي استمر ثلاثين عامًا في ناغورنو كاراباخ، فضلاً عن دورها في إنهاء النزاعات بليبيا، واهتمامها الإنساني ونهجها الثابت في سوريا. كما أن نجاحها في المفاوضات بين الصومال وإثيوبيا من خلال عملية أنقرة يعزّز فاعليتها الدبلوماسية وإسهاماتها في السلام الإقليمي. إن قدرة وزارة الخارجية التركية، وتقاليدها العريقة، وخبراتها التي تراكمت في السنوات الأخيرة من خلال دورها في الأزمات العالمية- جعلت تركيا فاعلاً موثوقًا به في الوساطة والحلول العملية في الساحة الدولية. هذا الدور يتكامل مع تاريخ تركيا العميق ورؤيتها الإستراتيجية، وهذا يمهّد الطريق لتركيا لتكون شريكًا رئيسًا في حلّ الأزمات العالمية المتزايدة.

وأخيرًا، يُعَدّ الرئيس أردوغان من أبرز القادة ذوي الخبرة في السياسة العالمية، ويتميز نهجه في التعامل مع الأزمات بالتركيز على القانون الدولي، والسلام، والاستقرار، وهذا يبعث الثقة بالنظام الدولي القائم. تحت قيادته، ستستمر تركيا في تعزيز صورتها بوصفها فاعلاً موثوقًا به، وهو ما يعزز تأثيرها في الصومال وإثيوبيا، وكذلك في المنطقة وإفريقيا على المستوى العالمي، ويسهم في تعزيز مصداقيتها وتقوية تأثيرها وتوطيد صورتها.

الهوامش والمراجع:

1. Yakup Şahin, «Uyuşmazlıkların Çözümünde Üçüncü Taraf Rolü Olarak Arabuluculuk», Güvenlik Çalışmaları Dergisi, Yıl: 23, Cilt: 23, Sayı: 2, Aralık 2021, s. 222.
2. Richard Jackson, Jacob Bercovitchve, Yirmi Birinci Yüzyılda Çatışma Çözümü, İlkeler, Yöntemler ve Yaklaşımlar. (Çev. Hayrettin Özler), Ankara: Adres Yayınları, 2020, s.72.
3. Adalet Bakanlığı, Temel Arabuluculuk Eğitimi Katılımcı Kitabı, Aralık 2021, s.36.
4. Dmitri Chirciu ve Aliia Raimbekova, «Rusya ile Ukrayna arasında esir takası gerçekleşti», 15.01.2025, Anadolu Ajansı.
5. Sarp Özer,»Tahıl Koridoru»ndan 1000'den fazla gemiyle 33 milyon tona yakın tahıl taşındı», 17.07.2023, Anadolu Ajansı.
6. Serhat Orakçı, «Somali: 26 yıllık istikrar arayışı», 24.01.2018, Anadolu Ajansı.
7. Tunç Demirtaş, «Somali-Etiyopya Krizinde Çözüm Arayışları: Ankara Sürecinin İkinci Turu», SETA Odak, Ağustos 2024

8. Tunç Demirtaş, «Somali ve Etiyopya'dan Sudan ve BAE'ye: Türkiye'nin Barış ve İş Birliği Modeli», Kriter, Cilt:9, Sayı: 97, (2025).
9. Tunç Demirtaş, «The Ankara Process: Can the Somalia-Ethiopia Tension Be Resolved through Türkiye's Efforts?», SETA Analysis, August 2024 No.90, s.8-9.
10. Hasan Öztürk, «Etiyopya – Somali Sorununda Büyük Resmi Okuyabilmek», TASAM, Ocak 2007,https://tasam.org/tr-TR/Icerik/491/etiyopya_%E2%80%93_somali_sorununda_buyuk_resmi_okuyabilmek,
11. Gebre Hiwet Tesfagiorgis, «Access to the Sea in the Context of Eritrea and Ethiopia», Eri-Platform, 2022, s. 4.
12. UN General Assembly, Fifth Session, ss. 20-22,https://documents.un.org/doc/resolution/gen/nr0/059/88/pdf/nr005988.pdf,
13. Ruth Iyob, The Eritrean Struggle for Independence: Domination, Resistance, Nationalism 1941-1993, (Cambridge University Press, Cambridge: 1995).
14. Hasan Sheikh Mahmud, «Itoobıya Waxaanu Isku Haysanaa Sıday Bada Kusoo Gaadhaysaa, Mw Xasan Sheekh», Youtube, https://youtu. be/C7WcLRUS95I?si=NOO-FJZFSqTjWD6B (Access date: 8 Aralık 2024).
15. «Bakan Fidan: Etiyopya-Somali Krizinde Taraflar Arasında Önemli Yakınlaşma Sağlandı», TRT Haber,
16. African Union, OAU/AU Treaties, Conventions, Protocols & Charters, Article 4.
17. Esra Tekin, «Türkiye voices concern over agreement between Ethiopia, Somalia's breakaway region», Anadolu Ajansı, 04.01.2024.
18. T.C. Dışişleri Bakanlığı, «Ankara Süreci'nin İkinci Toplantısı, 13 Ağustos 2024, Ankara», 13.08.2024.
19. «Al-Shabaab and Somalia unite against Ethiopia and Somaliland», Horn Observer Contributor, 04.01.2024,
20. Muhammed Hüseyin Mercan ve Mahmoud Alrantisi, «Rethinking Al-Aqsa Flood Operation on its First Year», Rouya Turkiyyah, 2024 (4/13), p.12.
21. Gökçe Karaköse, «Cumhurbaşkanı Erdoğan, Somali Cumhurbaşkanı Hasan Şeyh Mahmud ile telefonda görüştü», Anadolu Ajansı, 11.08.2024; Cumhurbaşkanlığı İletişim Başkanlığı, «Cumhurbaşkanı Erdoğan, Etiyopya Başbakanı Ali ile telefonda görüştü», 10.08.2024.
22. «Bakan Fidan: Etiyopya-Somali krizinde taraflar arasında önemli yakınlaşma sağlandı», TRT Haber, 13.08.2024 (Accessed 14.08.2024).
23. William J. Burns, The Back Channel: A memoir of American diplomacy and the case for its renewal, New York: Random House, 2019, s.15.
24. Ferdi Türkten, «MİT'in yönettiği takas operasyonunu ABD Başkanı Biden canlı takip etti», Anadolu Ajansı, 11.08.2024, (Accessed 14.08.2024).
25. «ABD, MİT Başkanı Kalın›dan arabuluculuk talep etti», NTV, 14.04.2024, (Accessed 14.08.2024).

26. Tunç Demirtaş, «Türkiye-Somali Anlaşmasının Verdiği Mesaj ve Türkiye ile Müttefiklik», SETA Odak, 22 Şubat 2024.

27. Tunç Demirtaş, «Ankara Süreci'nde Türkiye'nin Rolü», SETA Odak, 17 Ağustos 2024.

28. Muhammed Yasin Güngör, «Turkish foreign minister meets Egypt›s president during 2-day visit», Anadolu Ajansı, 05.08.2024;

29. «Somaliland opposition leader Cirro wins in presidential election, beating incumbent», Reuters, 19 Kasım 2024

30. Dışişleri Bakanlığı, Türkiye-Afrika İlişkileri, 2024.

31. «TÜRKİYE- ETİYOPYA İŞ FORUMU ETİYOPYA'DA DÜZENLENDİ», DEİK, https://2u.pw/B16L434t

32. Zafer Fatih Beyaz, Merve Yıldızalp, «Cumhurbaşkanı Erdoğan: Somali ve Etiyopya arasında yeni bir başlangıcın ilk adımını attık», 11 Aralık 2024, Anadolu Ajansı.

33. «Somaliland opposition leader Cirro wins in presidential election, beating incumbent», Reuters, 19 Kasım 2024.

34. «Oruç Reis Somali'de», T.C Enerji ve Tabii Kaynaklar Bakanlığı, 25 Ekim 2024, https://2u.pw/k3jbgQ1o

35. Horn observer Contributor, «US Intelligence: Potential Arms Deal Between Houthis and Al-Shabaab in Somalia», 12 June 2024, Horn Observer.